الرؤية المستقبلية للتنمية المستدامة في العراق والعلاقة بينها وبين القطاع النفطي العراقي

الطالبة: رشا عبد الرضا حمد دنان العطافي أ.د. جعفر طالب احمد الجنديل

جامعة واسط– كلية الادارة والاقتصاد– قسم الاقتصاد

الملخص

أن من مهام الدول المنتجة للنفط هو الاستثمار الاجنبي لعدم قدرة اغلب البلدان النامية على استغلال موردها بالشكل الامثل ، والاستثمار في القطاع النفطي يستوجب من الشركات الاحتكارية الانتاج الواسع لتغطية التكاليف بأسرع وقت وهو يعد من العوامل الاساسية والمساعدة في نضوب المورد الغير متجدد والاحفوري (النفط) وان الاسراف في استخدامه تعني اهمال حصة الاجيال المستقبلية او اللاحقة، وبذلك نكون امام خيارات صعبة هل لابد من الاستمرار في الاستثمار لتحقيق عمليات التنمية وتغطية حاجة البلدان المنتجة للنفط، ام نقلل من الاستثمار بقدر حاجتنا ونستغل موارده للتنمية المستدامة وبناء البنى التحتية ، لذا ينبغي معرفة كل شيء عن المورد النفطي كالتراخيص النفطية ودور التنمية المستدامة بذلك والعلاقة بينها وبين القطاع النفطي، بالإضافة الى الخوض في القطاع النفطي والنظر في تحقيق بعض الاستثمارات في الطاقات المتجددة من اجل التنمية المستدامة.

Abstract

That one of the tasks of the oil– producing countries is foreign investment because most developing countries are unable to exploit their resources in the best way, and investment in oil sector requires monopolistic companies to produce large amounts to cover costs as soon as it is one of the main factors and help in the depletion of non–renewable resource and fossil oil Excessive use means neglecting the share of future or future generations, As such options are difficult,

Should investments continue to be made to achieve the development processes and meet the needs of oil – producing countries ,or reduce investment as much as we need and make use of resources for development sustainable development and infrastructure construction, so you and should know everything about the oil resource such as oil licenses and the role of sustainable development and the relationship between them and the oil sector, in addition to going into the oil sector and consider the realization of some investment in renewable energies for sustainable development.

المقدمة

يعد القطاع النفطي اللبنة الاساسية في العملية الاقتصادية في العراق من حيث زيادات الواردات وانتاج وتصدير مع معرفة نسبة الاحتياطيات المؤكدة والمثبتة من اجل رفدها للدول الصناعية المستهلكة للموارد النفطية ، حيث اثبت وبجدارة ان النفط اصبح المحرك الرئيسي لعجلة تطور الكثير من البلدان العظمى التي تتسابق للاستثمار به في البلدان الريعية ومنها العراق والمتمثلة بعقود الامتياز والانتاج وجولات التراخيص التي تصب لمصلحة الشركات المستثمرة داخل العراق، مع النظر الى اهمية التنمية المستدامة مستقبلاً للمحافظة على الطاقات الطبيعية وعدم نضوبها وهذ كله من اجل مساندة القطاع النفطي من عدم نضوب مواردهُ مستقبلاً.

مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث في ان الاستثمارات بمختلف اشكالها بالوقت الحاضر في العراق مقتصرة على العمل في ميدان الاستثمار النفطي وهذا يكون عامل مساعد في نضوب المورد الغير متجدد والاحفوري مما يؤدي إلى نضوبة ولا يترك نصيب للأجيال المستقبلية في الاستغلال .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان توفير عقود استثمارية ومرتكزات قانونية للاستثمار في القطاع النفطي وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة واستغلال الطاقات المتجددة في الاستثمار هي الغاية الاساسية.

هدف البحث:

ان الهدف الاساسي من البحث هو للاطلاع على مفاهيم المورد النفطي من مختلف جوانبها والخوض في حيثيات التنمية المستدامة وكيف يمكن تطبيقها لاستغلال المورد النفطي بموجب التراخيص النفطية المتفق عليها مع الشركات الاستثمارية .

أهمية البحث

تأتي اهمية البحث من خلال الخوض في قطاع حيوي في العراق وغير متجدد وهو القطاع النفطي وكيف يمكن ان يكون العمل في التوليف بين الاستثمار الاجنبي في هذا القطاع الحيوي وبين تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة التي تنهي مشاكل التلوث وتحافظ على حصة الاجيال المستقبلية

المبحث الاول

مفهوم المورد النفطي و التنمية المستدامة

اولاً: مفهوم النفط

النفط مزيج معقد من مجموعة عناصر متواجدة في داخل هذا المركب وهي الهيدروكربونات ذات الصفات الكيمائية المختلفة ، ويتكون من مجموعة مواد عضوية ، وهو سائل قابل للاشتعال ذو رائحة نفاثة ومتميزة والوانه تختلف حسب المنشأ بين البني المخضر والبني الغامق والاصفر، وايضاً كثافتهُ تختلف بين الثقيل وذلك حسب المكان ، وتتكون من (١٦٠) نوع الخامات القياسية لها هو نفط وايت (Witt) او غرب تكساس المستخدم في امريكا وبرنت (Prent) المستخدم في أوروبا ودبي المستخدم في البلاد الاسيوية ويكون تسعير(١٦٠نوعاً) من النفط من خلال تقاربه في الصفات الموجودة في هذه الانواع الثلاث يتم التسعير واستناداً على مختلف الخامات وعلى مدى قربها من مواصفة الخامات القياسية ، والتميز بين هذه الخامات يتم عن طريق معرفة كثافته ووزنهُ مع مقارنة حجمة وحموضته اي نسبة الكبريت مع تواجد عوامل مؤثرة اخرى. ومن المشاكل التي تلاحق النفط هي مشكلة الكبريت الملتصقة مع النفط كما هو الحال بين الماء والملح فعندما تزال الملوحة من الماء يسمى بالماء المحلى اصطلاحاً اما بالنسبة للكبريت عندما يزال من النفط يسمى بالنفط المحلى مما تقل نسبة الكبريت فيه عن ١% . المورد النفطي (الهيدروكربون)من اكثر الموارد والمصادر انتشاراً في العالم كالطاقة ومادة اولية لمختلف الصناعات ، مما اصبح مصدر اهتمام الكثيرين من الاقتصادين والسياسيين وعلماء الارض ،لذلك اصبح من المصادر الاقتصادية الاستراتيجية التي تعتمد عليها الصناعات الثقيلة في أوروبا ومورد للتحكم بالدول المنتجة لهُ لأنهُ يستعمل كمصدر مهم وله الاولية في مجال استخدام الطاقة فضلاً عن استخدامه لأغراض عديدة اخرى ، فبالمعنى التجاري الضيق هناك مصطلحات تطلق على انواع المواد الهيدروكربونية وهي

المواد السائلة منها الزيت والنفط الخام، والمواد الغازية التي تشمل الغاز الطبيعي المتكون من الايثان والميثان والبيوتان والبروبان وثاني اكسيد الكربون والنتروجين وبعض الكبريت[١]، والمواد الصلبة مثل الالبومين او ما يسمى بالأسفلت.

اما كلمة البترول petro–oleum فهي كلمة لاتينية استخدمت على مستوى العالم وانها متكونه من مقطعين المقطع الاول petro بترو يعني الصخر بلاتينية ،اما المقطع الثاني oleum اوليوم فهو الزيت اي ما يسمى بزيت الصخر، تعود لعالم المعادن والجيولوجيا Agricola مؤسس علم الجيولوجيا واستخدم كلمة بترول لأول مرة عام (١٥٤٦) ومن ثم شاعت هذه الكلمة في العالم وتستخدم الى الان نفس الكلمة[٢] .

ثانياً: مفهوم التنمية المستدامة

تنطلق التنمية المستدامة من حقيقة مفادها ان استنزاف الموارد الطبيعية في استهلاك الموارد المتواجدة في الطبيعية والمؤدي بدوره الى انقراضها من خلال الاستخدام المباشر وعدم مراعاة عنصر القدرة على التجديد، اي الاسراف في الاستخدام هدفاً للربح وبدون الآخذ بنظر الاعتبار التوازن البيئي واستدامة الموارد وحق الاجيال المستقبلية، فبذلك يؤدي الى التمادي في استخدام المورد الطبيعي بإسهاب والى مشاكل في البيئة تعود على الانسان بالضرر عن التطور في التنمية الاقتصادية اي تكون تكاليف الاجتماعية اعلى ربحية، فكان اول بند جاء ضمن مفهوم التنمية المستدامة والمتمثل بمحاولة التوازن قدر الإمكان بين النظام الاقتصادي والنظام الأيكولوجي البيئي ،مع عدم استنزاف الموارد الطبيعية بصورة غير كفؤه وبذلك مراعاة الأمن البيئي ،لذا ظهرت فكرة الاستدامة التي تضمنت الفكرة على اساس اعتقاد قائل بانه النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الى الامام يتم على حساب البيئة وهذا مخالف للطبيعة ، وكان هذا الاعتقاد سائد في بداية فترة السبعينيات من القرن الماضي حيث رأوا أن الجمع بين النمو الاقتصادي والبيئة لا يمكن العمل به ، اثبت ذلك من خلال العلاقة العكسية بين البيئة والنمو الاقتصادي ، وقد يصل الاستخدام الواسع للتنمية الى تدميرها ،والعكس صحيح أي عندما يكون هناك تحسن نوعي للبيئية فان ذلك ينجم عنه إعاقة في النمو الاقتصادي مما يجعل بينهما خلاف وعدم ترابط وتجانس ،مؤدية بذلك الى ظهور فكرة جديدة ومفهوم جديد للتنمية سمي بـ {التنمية المستدامة}. فبذلك برزت لأول مرة على الساحة الاقتصادية فكرة الاستدامة رسمياً في وثيقة أممية المُعنونه بـ (استراتيجية المحافظة الكونية) في عام ١٩٨١،والذي اشترك في اعداد هذه الوثيقة كل من (برنامج الأمم المتحدة للبيئة EUNP ،والاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة IUCN، والصندوق العالمي للطبيعة WWF) ،وان اهم ما تضمنت به الوثيقة الاستراتيجية هوان الدولة الصناعية ليست الوحيدة في تدمير البيئة

بل لحقتها البلدان النامية من خلال اهم المشاكل البيئية الخطرة والمؤثرة في الطبيعة هي **حالة الفقر** الذي تعاني منهُ بلدان كثيرة صنفت بالبلدان النامية وان من سلبيات الفقر هو سحب المجتمع إلى امراض يفقدهُ القدرة على العمل وشل حركة المجتمع وفي بعض الاحيان يفقد حياته ، ومع كل هذا هناك تزايد في النمو السكاني [٣]، فتميزت هذه البلدان بالانفجار السكاني :الذي هو عبارة عن الزيادات المرتفعة في الولادات على حساب الموارد المتاحة [٤].

وفي سنة ١٩٨٧ تم ابرام وثيقة امية جديدة تبلور فيها مصطلح **(التنمية المستدامة)** ، الذي حظي بقبول دولي واسع وكان عنوان الوثيقة **(مستقبلنا المشترك)** عن طريق اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي يطلق عليها لجنة برونتلاند وظهرت الكثير من المؤتمرات التي تكلمت عن التنمية التي تترك انعكاسات خطيرة في البيئة من خلال تلوثها المحدق بالحياة البشرية او على كوكب الارض بصورة عامة ، نتيجة عدم الترابط بين البيئة والنمو الاقتصادي تاركة المجال امام الاقتصاديين والمفكرين الفرصة للتحدث عن **التلوث** اي تلك المستويات من التلوث التي يمكن لصناعة ما او مصدر ملوث ان يتحمل تكاليف هذه الملوثات والغاية من هذه التكاليف هو تخفيض الملوثات ،لكنهم في نفس الوقت يرون من غير المجدي تحمل التكاليف الباهظة .لذلك شددوا على البعد البيئي الذي يعد احد محاور التنمية المستدامة، فوضعوا قواعد اساسية في حماية الطبيعة والعمل الجاد للكشف عن تسمية جديدة تقوي العلاقة وتتوافق مع بعض الامور التنموية والبيئية مع أخذ النظر بالاعتبار الأسس والتي سوف تضعها التنمية المستدامة التي تحمي الطرفين من بيئة وتنمية ، التي اقر بها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة المعلن في الثمانينات من العقد الماضي[٥]، حيث ان هذه الحالة وضحت التباين مع الفكر البيئي السائد الذي كان ينظر إلى النمو الاقتصادي على انه من الاساسيات الممهدة لتنوع الموارد البيئية ، لذلك ركزوا على مصطلح **التنمية المستدامة** التي اقرتها وثيقة مستقبلنا المشترك التي هي حديثة العهد وظاهرة جديدة لكن ظهورها جاء نتيجة حتمية لتسابق الدول المتقدمة صناعياً على وجه الخصوص في تحقيق التنمية المادية على حساب الشعوب الفقيرة في زمن الاستعمار مما ادى الى نفاذ مواردها الطبيعية من خلال الاستغلال البشع للموارد واثقل كاهل مديونية البلدان النامية، لذلك في حقيقة الامر يصعب ايجاد تعريف شامل ووافٍ للتنمية المستدامة، وذلك لتعدد المؤتمرات التي تنوعت فيها التعريفات المتضمنة شروط وعناصر التنمية .

وحسب **مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية** المنعقد في مدينة ريو دي جانيرو (Rio de janeiro) (١٩٩٢) اكد على ان الانسان يعتبر حجر الزاوية في الاستدامة مع حصول على حياة

صحية للإنسان متوافقة مع البيئة المحيطة، وتحقيق العدالة والمساواة في الوفاء لاحتياجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضرة واللاحقة[٦].

اما بالنسبة **إلى لجنة برونتلاند** سنة ١٩٨٧ضمن **وثيقة مستقبلنا المشترك** الذي يعد مصطلحاً شاملاً لدراسة القضايا البيئية التي استهدفت الحلول التوافقية بين النمو الاقتصادي المستمر والاستدامة البيئية في الاجل الطويل فان تلك اكتسبت قبول وشهرة واسعة وتنص هذه الوثيقة على ان التنمية المستدامة انها تلبي "الاحتياجات من الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والوفاء بتلبية احتياجات قدرة الاجيال المقبلة" .وعلى الرغم من استخدام هذا التعريف على نطاق واسع الا انه يوجد العديد من القيود ومنها:-

اولاً: ان تعريف الامم المتحدة غامض فيما يتعلق بضمان حدود الاحتياجات لأنها عديدة فمنها الاساسي والضروري والتكاملي ، لذلك يحتاج الى الغلاف الحيوي للأجيال القادمة من جميع الكائنات الحية، ويبدوا ان "احتياجات الحاضر" تشير الى الاحتياجات البشرية ، وبالمثل يبدوا ان مصطلح "الاجيال المقبلة" لا ينطبق الا على الاجيال البشرية،

ثانياً: المواصفات المفقودة " للاحتياجات" ومن تعريف الامم المتحدة يمكننا ان نلخص الا انه مادامت "احتياجات" الأجيال الحالية والمقبلة يمكن ان تتحقق ،ومن ثم ان التنمية تحدث بصورة مستمرة اي على نحو مستدام التي يستفاد منها الجيل الحاضر واللاحق ، وان الحاجة من الواضح انها يمكن ان تشمل الاحتياجات البيولوجية الاساسية من الغذاء والماء والتكاثر،

ثالثاً: تعريف برونتلاند لم يهمل العدالة والمساواة بين الجيلين الحاضر واللاحق انما سعى الى التخلص من الظلم [٧]، **ومفهوم اخر يشير** الى وجود علاقة بين البيئة علم الأيكولوجي والتنمية الاقتصادية التي نبعت منها فكرة التنمية المستدامة فهي ذلك المفهوم الذي يسعى ويهدف الى تحقيق توازن بين الركائز الاقتصادية المتمثلة بالمتغيرات الهيكلية ،والاجتماعية من حيث العدالة والمساواة وحماية البيئة ،لذلك فحماية البيئة لا يمكن فصلها عن عملية التنمية التي تؤدي الى رفاهية المجتمع، وحماية الفقراء واستخدام الموارد الطبيعية المتجددة بصورة كفؤه لا تؤدي الى الاخلال بها وفنائها[٨].

المبحث الثاني

الاستثمار المستدام في المورد النفطي العراقي ضمن العقود النفطية

اولاً: الاستثمار في التنمية المستدامة في العراق

ان التنمية المستدامة في العراق تحتاج الى دعم مادي ومعنوي لفهمها واستخدامها لذلك فالطاقة النظيفة المتجددة هي الطاقة التي لا تترك اي اثر سلبي ملوث للبيئة عند استخدامها وان حدث من

جراء الاستخدام الواسع فان تلوثه يكون بنسبة ضئيلة[٩]، حيث ان الدول سارعت للعمل المستمر في عقد المؤتمرات والندوات وتسليط الضوء عليها من قبل الاعلام العالمي من اجل تحقيقها والتخلص من الملوثات المضرة في البيئة الطبيعة وفي المجتمعات الانسانية التي اصبحت تعاني من العديد من الملوثات التي وان استمرت بنفس النمط سوف تؤدي لضياع حصة الاجيال اللاحقة من المواد الطبيعية في المستقبل واحداث خلل في التوازن الطبيعة ، وان العراق يحاول ان يضع يده على بعض الاهداف والمؤشرات المستدامة التي تصب في صالح المجتمع العراقي في الحاضر والمستقبل ، وحث الادارات المحلية في العراق على انتهاج سياسات داعمة ومؤثرة لتحريك الادوات الصحيحة من اجل تحقيق التنمية المستدامة من سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية وسن قوانين واضحة المطاليب سهلة التطبيق بالاعتماد على المواد الطبيعية التي انعم الله بها علينا، والموارد البشرية التي تتزايد نسبتها سنوياً، لذلك يجب على الاصعدة كافة في العراق العمل الجاد في تحقيق ما يلي:-

أ-تفعيل ورش العمل في التنمية المستدامة المحلية

ب-المساهمة في الحث على عقد المؤتمرات والندوات المحلية التي تضيف للعراق اهتمام بالتنمية المستدامة وتجعلهُ مشارك بهذه المؤتمرات مستقبلاً .

ت-العمل على حماية التراث المحلي العراقي بكافة أشكاله من الدمار والسرقة والضياع المتواجد في تجمعات سكانية فقيرة ومتضررة من خلال عودة المنظمات العالمية لضمها للتراث العالمي ، مما نتج في عام ٢٠١٦ ادراج منطقة الأهوار الوسطى والأهوار الجنوبية والمناطق التراثية مثل أريدو (Aredo) واور (Ur) والوركاء (Urkaa) ضمن لائحة التراث العالمي[١٠].

ث-العمل على مشاركة المجتمع العراقي في فهم التنمية المستدامة من خلال ادخالها ضمن المناهج الدراسية او اعلانات تلفزيونية هادفة لتصل الافكار والاسس الرئيسية لهذا المفهوم .

ج-الاهتمام بالسدود والخزانات المائية ومعالجتها واستثمارها بصورة كفؤة في وقت الامطار والسيول.

ح- تطهير البلاد من جميع فلول الارهاب والعصابات من اجل الامن والاستقرار.

خ-القضاء على كافة حلقات الفساد، من اجل التقدم وفتح مجالات التوسع الاقتصادي .

د- ادخال التكنلوجيا المختصة بالتنمية المستدامة وتفعيلها ، وزيادة التدريب استقطاب الخبرات المحلية

ذ- تهيأت الاراضي ذات المساحة الشاسعة والامكانيات الجغرافية من اجل استثمارها في مجال الانتاج الكهربائي باستخدام الطاقة الشمسية والرياح التي يتميز المناخ العراقي بها.

فالإسراع في بذل الجهود في مجال التنمية المستدامة يساعد على تحدد اهميتها في المستقبل وفوائدها الاقتصادية التي تجعل العراق مستقبلاً بلداً متطور خالي من مسببات التلوث البيئي التي من اهمها المورد النفطي الذي يعتمد عليه اقتصاد العراق بصورة كبيرة.

لذلك تم التطرق الى هذا الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة في عام ٢٠١٧ بمقدار(٦٩٥)ميكا واط الذي تمت أحالته في بعض محافظات العراق ومنها(**الانبار، المثنى، بابل**) ، اما في خطة عام ٢٠١٨-٢٠٢٢ تم اقتراح هذا الاستثمار ضمن هذه الخطة المستقبلية القريبة المدى ولغاية ٢٠٢٠ التي قدرت انتاجية هذا الاستثمار في الطاقة المتجددة بـ(٢٣٨٠)ميكا واط الما يقارب نصف محافظات العراق(**بغداد، كربلاء، النجف، واسط، ذي قار، الديوانية، ميسان، ديالى**)[١١] .

ثانياً: العقود النفطية في العراق

هناك العديد من الانماط التي اعتمدت عليها الشركات النفطية على المدى الذي تواجدت فيه ،وهناك اطراف اخرى ساعدت على اتمام عمليات التملك والسيطرة النفطية ، لذلك ظهرت انماط او ما يسمى بالأنظمة او العقود وكما يلي:-

١-عقد الامتيازات التقليدية الاحتكارية

هي أول طريقة عرفتها الصناعة النفطية وتم استثمار النفط في البلدان النامية والبلدان الغير صناعية من قبل الشركات الكبرى ذات الخبرة العالية في كيفية الاستثمار النفطي مما منحهم حق الامتياز في وضع الشروط والمهام والقرارات التي تناسب مصالحهم الخاصة بعيداً عن مصالح البلد المنتج للنفط لذلك تم تسميتها بالشركات الاحتكارية ،وهو عقد يبرم بين الدول المانحة للامتياز صاحبة الحقوق الملكية للنفط والشركة النفطية الاجنبية صاحبة الامتياز[١٢]، ومن خلال ذلك تتم السيطرة والتسلط على مواقع النفط الخام المتواجدة في البلدان المنتجة للنفط يكون طويل الامد يصل الى(٧٥سنة).ويستغل جميع المساحات الموجودة وبشروط توضع من قبل الشركات الاحتكارية وحكومتها، ولها حق التملك والتصرف في كافة حلقات الصناعة النفطية من البحث والتنقيب الى المراحل النهائية في التصدير وتشتريه الشركات الاحتكارية مقابل اسعار بخسة لا تتعدى الدولار والبلد المنتج لا يحصل الا على القليل من العوائد من كل برميل مع عدم اعطاه الحق في معرفة تفاصيل حلقات الصناعة النفطية ولا يوجد دور للدولة في الاشراف على مثل هذه الاعمال التي تقوم بها الشركة صاحبة الامتياز النفطي.

٢-عقد مشاركة الانتاج

وهو اتفاق مبرم ما بين الحكومة او المؤسسة الوطنية المنتجة للنفط والشركة الاجنبية المتخصصة المسؤولة عن جميع عمليات التشغيل والإنتاج مع تطوير مجالات الإنتاج من

مكائن ومعدات وايدي عاملة ماهرة تدفع بهذه الشركة إلى الامام مؤدية إلى زيادة تدفق الدخل والعوائد ، وان هذه الشركة تمتلك ما يسمى (نفط الكلفة) اي نسبة من الإنتاج التي من خلالها تسترد هذه الشركة استثماراتها المتراوحة ما بين (٣٠ – ٥٠%) حسب الاتفاق المبرم ،والمتبقي من الإنتاج يسمى بـ (نفط الربح) المتراوح ما بين (١٠ –١٥%) ، وهذه النسبة تغطي الفوائد المالية على طول الفترة الزمنية المتفق عليها في العقد التي تتراوح ما بين (١٥–٢٠سنة)،–وهذا النمط من الاستغلال النفطي افضل مما سبقهُ لكونه يصب في صالح اقتصاد البلد المضيف ولهُ إيجابيات(١٣) منها التنازل من رأس المال اي المردود النفطي لصالح الشركات الوطنية بنسبة ٥١% لكي تستطيع الشركات الوطنية من السيطرة والتمكن على الاعمال التي تقوم بها الشركات العاملة لديها، وتتحمل الشركة المنقبة عن النفط بمفردها جميع تكاليف البحث في حالة عدم اكتشاف مواقع نفطية تجارية ،وهي ملزمة بتنفيذ شروط عقد المشاركة من حفر مواقع نفطية واستثمارها وتتحمل الشركة جميع تكاليف الإنتاج من مراحل البحث إلى التسويق بشرط استردادها من قيمة الإنتاج وذلك وفق النسب المحددة سنويا من اجل خصمها لأغراض ضريبة

٣–عقد المقاولة

المقصود من هذا العقد او الطريقة هو حصول مقاولة بين البلد المنتج للمادة الخام والشركات الاجنبية في عمليات البحث والتنقيب وصولاً الى التكرير، واسلوبه يعتمد على الاستعانة التي يتولاها المقاول بتنفيذ اعمال معينة خلال فترة زمنية متفق عليها، مقابل اجر محدد، والاعمال تبدأ من عمليات كشف الاراضي النفطية الى ان تصل الى مرحلة مد الأنابيب وتصريف المورد النفطي، وعندما تنتهي تبقى مهمة المقاول بتحمل كافة المخاطر التي تواجههُ في كافة الاعمال المتعلقة بالاختصاص ،ويتحمل مسؤولية الانفاق عليها بالكامل ، والاتفاق على البحث عن حقول غير مكتشفة، مقابل حصوله على حق ثابت في الانتاج ولا يسترد ما ينفقه ، ظهرت هذه العقود لأول مرة في المكسيك عام (١٩٣٨) وهي على نوعين عقد تنقيب واستغلال وعقد حفر

٤–عقد الاستثمار الوطني المباشر

ان هذا العقد في الاستثمار النفطي يقوم على اساس استغلال الثروة النفطية الوطنية من قبل الحكومة او احدى مؤسساتها الوطنية نابعة من الاستقلال او من خلال الاستفادة من الخبرات والمهارات والكوادر الوطنية بالاعتماد على الذات في عمليات استخراج النفط او بمشورة من اطراف اجنبية ، وان هذه الطريقة من الاستثمار يتم تكوينها عن طريق النقل الكلي أو الجزئي لحقوق الملكية لصناعة النفطية المتحولة من الشركات الأجنبية للشركات الوطنية ،او التملك الكلي

للشركة الوطنية ، و هذا النمط يحقق عدة مزايا تجعلهُ يتفرد بها ،وان تجربة هذا العقد طبقت فيً {روسيا }عام ١٩١٧م وفي الارجنتين عام ١٩٢٤ وفي المكسيك عام ١٩٣٨

٥-الاستثمار ضمن جولات التراخيص

هو نمط شائع في دول العالم ويطلق علية (اتفاقية التراخيص) حيث تتفاوض الوزارة المسؤولة عن المورد النفطي من خلال دائرة العقود والتراخيص النفطية بتنظيم جولات التراخيص التنافسية والمانحة حقوقاً حصرية لشركة النفطية اجنبية للاستثمار في جميع المراحل لغرض الحصول على النفط من التنقيب الى الإنتاج والبيع ثم تصدير المنتج لفترة زمنية محددة ،فتبدأ الشركات بالتنافس على تقديم عروضها مع طرح علاوات لكي تحصل على هذا الامتياز.، من خلال طرح مناقصة تنافسية علنية يسودها الوضوح والشفافية ، وجعل الحكومة الاتحادية تأخذ على عاتقها عرض المناطق النفطية والغازية للشركات المتعاقدة ، الذي سارع بتمخض وبدأ العمل بأربع جولات للتراخيص من عام ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١٢لغرض تطوير انتاجية الحقول النفطية وإعادة تأهيلها ، والاستفادة من عمليات نقل الخبرات والتقنيات الحديثة وتدريب الكوادر العراقية وتطويرها مهنياً في مختلف المجالات ومختلف المؤسسات وزيادة الطاقة النفطية في العراق وهي اربع جولات :- **الجولة الاولى** شملت حقل الرميلة حصة الشركة البريطانية(BP) والشركة الصينية الحكومية (CNPC) وكانت اجرة الخدمة للبرميل الواحد ٢دولار وإنتاجيةُ ٢٨٥٠ الف برميل باليوم ، وحقل غرب القرنة الذي ينتج في اليوم الواحد٢٦٠الف برميل وبإمكانه رفع الانتاجية ، وحقل الزبير الذي ينتج في الوقت الحالي ١٩٥الف برميل باليوم الواحد، وبمقدورة زيادة الانتاجية الى (١٢٠٠) الف برميل في اليوم الواحد، وحقل كركوك وهو من الحقول المنتجة بحيث تصل انتاجيتهُ الى ٣٥٠ الف برميل في اليوم الواحد ويستهدف بزيادة الانتاجية حوالي ٨٢٥الف برميل يومياً.، وحقل باي حسن انتاجيتهُ تبلغ حوالي ٩٦الف برميل يومياً ويستهدف زيادة انتاجيتهُ يومياً الى ٣٩٠ الف برميل، وحقل ميسان الذي ينتج في الوقت الحالي يومياً ١٩٥ الف برميل ويستهدف لتحقيق زيادة في الانتاجية تبلغ يومياً حوالي ٤٥٠ الف برميل .

اما جولة التراخيص الثانية والتي قامت بها الوزارة المختصة في ١٢ كانون الأول سنة ٢٠٠٩،وتم طرح سبع عقود نفطية وحقل غازي ، والحقول المرخصة بهذه الجولة هي كل من (حقل مجنون، غرب القرنة٢، وحلفاية ،وبدرة ،والغراف، ونجمة، والقيارة وحقل بدرة[١٤].

والجولة الثالثة من التراخيص في ٢٠ تشرين الاول سنة ٢٠١٠ التي تخص ثلاثة حقول غاز المتمثلة اولاً بحقل عكاس في الأنبار الذي يحتوي على قرابة { ١٥٨ مليار متر مكعب } من الغاز الطبيعي ، وثانياً حقل المنصورية في ديالى الذي يحتوي على قرابة {١٣٠مليار متر مكعب}

من الغاز، واخيراً حقل السيبة في البصرة الذي يحتوي على ما يقرب {٣١مليار متر مكعب } من الغاز.، **والجولة الرابعة من التراخيص التي كانت في ٣/٨ /٢٠١٢** وشملت المناطق النفطية الغير مكتشفه بعد ،وان النفط المكتشف في هذه الجولة سوف يساعد العراق في الحفاظ على احتياطاته ، وان هذه الجولة من المقرر ان تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للعراق من {٢-٥ مليون برميل يومياً سنة ٢٠١١} الى {١٢مليون برمي يومياً سنة ٢٠١٧} الذي تم انجازها القدرة الانتاجية المستهدفة لعام ٢٠١٧، وان من مساعي العراق العمل في هذه الجولة لأنها تساعد في استكشاف المزيد من الحقول النفطية وتطوير البنى التحتية للبلد وكلهُ وفق رقابة وزارة النفط[١٥].والجولة الاخيرة هي **جولة التراخيص الخامسة** في عام ٢٠١٣ في مجال استثمار الغاز لغرض التصدير للمنطقة والعالم، حيث تم تطوير الرقع الاستكشافية الغازية من خلال دعوة الشركات العالمية لتطويرها حيث ان الابار غزيرة الانتاج بالاحتياطي النفطي والغازي وقلة عمقها والاهمية الكبيرة للموقع الجغرافي جودة نوعية النفط العراقي.

المبحث الثالث

رؤية مستقبلية للقطاع النفطي والعلاقة بينه وبين التنمية المستدامة في العراق

اولاً: الرؤية المستقبلية للقطاع النفطي

١-انخفاض وارتفاع الاسعار والانتاج النفطي المستقبلي

ان عدم استقرار الاسعار تجعل الدول المصدرة للنفط والمعتمدة في كافة نشاطاتها الاقتصادية على المورد النفطي كالعراق لا يستطيع وضع خطة استثمارية ولا يمكن استغلال عائدات المورد النفطي كما ينبغي بسبب التذبذب في الاسعار فمع ما يمتاز به الاقتصاد العراقي من إنتاج وتصدير كميات كبيرة من المورد النفطي ولكن وضعة المالي في البلد غير مستقر، ولكي تكون صيغة معتمدة للمستقبل في الاستثمار النفطي فلابد من توضيح بعض الصادرات والانتاج لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ وعام ٢٠١٧ والانتاج المستهدف لعام ٢٠٢٠ كما مبين في الجدول التالي

الجدول رقم (١)

الصادرات النفطية والإنتاجية المستهدفة والمفعلة

الانتاج النفطي الف برميل /يوم			الصادرات النفطية الف برميل/ يوم			الانتاج المستهدف م /برميل/يوم
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠٢٠
٣،٧	٤،٠	٤،٤٦٩	٣،٠٠٥	٣،٣٠٢	٣،٣٠٩	٤٦٦٥

المصدر:-اعداد الباحثين بالاعتماد على

١- سامي رؤوف الاعرجي، الخارطة الاستثمارية للعراق، الهيئة الوطنية للاستثمار، ٢٠١٧، ص ٨٨.

٢-دليل المستثمر في العراق ٢٠١٨، الهيئة الوطنية للاستثمار ، جمهورية العراق، ص ٧.

يلاحظ من الجدول رقم (١)ان الانتاج المستهدف لعام ٢٠٢٠ أعلى بكثير من انتاج عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و٢٠١٧ الذي يتراوح للأعوام المذكورة بين ٣ و ٤ الاف برميل يومياً ، وأن وكالة الطاقة الدولية **IEA**(*)اشارت في تقريرها لعام ٢٠٠٩ الى ان هناك توقعات بشأن النفط في العالم ومن بينها العراق مستقبلا حيث اشارت الى حالات النفط من حيث الارتفاع والانخفاض في الانتاج حسب الاسعار حالات النمو الاقتصادي في المستقبل وكما مبين في الجدول التالي

الجدول رقم(٢)

الانتاج والنمو الاقتصادي النفطي المستقبلي

السنة الحالية م/ب/ي	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠	متوسط التغير السنوي المئوي
الحالة المرجعية للإنتاج النفطي العراقي	٤،٢	٤،٦	٥،٠	٣،٩
الانتاج النفطي حسب ارتفاع الاسعار	٢،٩	٢،٩	٣،٠	١،٧
الانتاج النفطي حسب انخفاض الاسعار	٥،٣	٦،٠	٦،٧	٥،١
حالة النمو الاقتصادي العالي للنفط الخام	٤،٥	٥،٠	٥،٦	٤،٤
حالة النمو الاقتصادي المنخفض للنفط الخام	٣،٩	٤،٢	٤،٤	٣،٣

المصدر: بالاعتماد على

-International Energy Agency, International Energy Outlook 2009,Table G-(1,5,8,11,13).

اما التقديرات الخاصة بوزارة النفط العراقية التي ادرجتها ضمن خطتها لتنمية الوطنية لعام (٢٠١٨-٢٠٢٢) ضمن إطار الاقتصاد الكلي في الفصل الثالث في فقرة الانتاج وتصدير النفطي في المستقبل القريب ، حيث قدرت في الاعوام الثلاثة (٢٠١٨،٢٠١٩،٢٠٢٠) ان الانتاج النفطي سوف يصل الى(٤،٧)مليون برميل باليوم اي ان هناك ثبات في الانتاج النفطي ، ويتبين لنفس الاعوام الثلاثة ان التصدير النفطي يتشابه بنفس المقدار من التصدير بحوالي (٣،٩) مليون برميل باليوم، لكن بعد مرور سنتين وحسب تقديرات الخطة التنموية سوف يلاحظ زيادة في الانتاج والتصدير النفطي في عامي (٢٠٢١،٢٠٢٢) الذي قدر انتاجهم بـ (٤،٩) مليون برميل باليوم ، اما التصدير فقدر بـ (٤،٠) مليون برميل باليوم [١٦]، مما يعطينا تصور ان وزارة النفط تسعى الى زيادة الانتاج والتصدير النفطي في المستقبل معتمدة على معدل السعر النفطي في الاسواق العالمية الذي لا يتجاوز (٦٠) دولار للبرميل الواحد في المستقبل وذلك مع تقدير افضل الاحوال ولن ينخفض

دون (٤٠) دولار للبرميل الواحد خلال سنوات خطة التنمية الوطنية، وكما مبين في الجدول رقم (٣)

الجدول رقم(٣)

الخطة الاستثمارية لإنتاج وتصدير النفط للسنوات(٢٠١٨-٢٠٢٢)

المفردة	السنـــه				
	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الانتاج النفطي(مليون برميل/يوم)	٤،٧	٤،٧	٤،٧	٤،٩	٤،٩
التصدير النفطي(مليون / برميل/يوم)	٣،٩	٣،٩	٣،٩	٤،٠	٤،٠

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، نفس المصدر، ص ٥٧.

حيث يلاحظ من الجداول اعلاه المتضمنة التوقعات المستقبلية للإنتاج والتصدير والاسعار النفطية لوكالة الطاقة الدولية وخطة التنمية الوطنية العراقية التي كانت متقاربة في التقديرات والتوقعات المستقبلية بهذا الخصوص.

٢- الاحتياطيات النفطية المستقبلية

ان الاحتياطي النفطي يشكل جزاً كبيراً من مخزون النفط في باطن الارض ضمن منطقة اقتصادية معينه، والذي يتم استخلاصه بالوسائل الحديثة ذات التقنية العالية ، وان الاحتياطي النفطي يرتبط مع الشركات المستثمرة بصورة ايجابية فيجعلها مستثمرة في حفر الآبار الاستكشافية العميقة ، لذلك فأن مفهوم الاحتياطي النفطي اخذ ثلاث مفاهيم حسب الخزان الجوفي المكتشف داخل الارض[١٧]::

أ-**حجم النفط الاصلي** :الذي يعتبر الحجم الاصلي لأجمالي كمية النفط الخام بالإضافة الى الغاز المتواجد بالخزان الارضي مُنذ اكتشافهُ و الى بداية الانتاج، وحجم الاحتياطي النفطي الكلي وهو الاحتياطي القابل للإنتاج من المصادر النفطية المخزونة بباطن الارض ومن مميزاته انه حجمة اقل من حجم النفط الاصلي وكمية المستخرجة تعتمد على نوعية وطبيعة المخزون مما تجعل النفط الاصلي يندفع باتجاه الآبار المنتجة، ويستخدم عند استخراجه الطرق الثانوية التي تزيد من كمية النفط ، فيتبقى نسبة معينة دون امكانية استخراجه من خزان الحجم الاصلي للنفط.

ب – الاحتياطي المتبقي: وهو الحجم المتبقي للإنتاج من النفط الخام خلال تاريخ معين
الاحتياطي المتبقي= كمية الاحتياطي النفطي الكلي – اجمالي كمية الانتاج في نفس الفترة الزمنية مع ارتباطه بمعدلات الانتاج وكل ما يضاف للاحتياطي الكلي من حيث الاكتشافات الجديدة او حفر آبار منتجة او تعديل في التقديرات الخاصة بالكميات الاحتياطية، ويعتبر ما سبق هو المفهوم العام لاحتياطي النفطي ،اما في العراق فانه يعتمد علية بشكل كبير مما جعل بيئة الاقتصاد العراقي تتسم بسمة ريعية نفطية بحكم الاحتياطيات النفطية المتمتع بها ويعتبر البلد الاكثر استجابة للطلب لما من النفط الخام ميزات ميزتهُ عن نفوط العالم، ومن المتوقع ان يصبح العراق في المرتبة الثانية لتصدير النفط الخام، لذلك حظي القطاع النفطي باهتمام من قبل الحكومة الاتحادية من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والعمل على عقد الشراكة بين العراق والشركات العالمية المختصة والرصينة والاتجاه نحو عقد التراخيص التي من اهدافها في الجولة الاولى والثانية رفع الانتاج النفطي الى (١١) مليون برميل يومياً مع اضافة المنتج من حقول اخرى ليصل الى (١٢) مليون برميل يومياً [١٨]، وهذا القطاع من المرجح ان يقوم بجذب الكثير من الانشطة التجارية الاجنبية في المستقبل القريب، لان العراق مازال فيه حقول نفطية وغازية لم يتم تنقيبها واستخراجها التي بدورها تتطلب استثمارات كبيرة لاستخراجها وتنميتها مستقبلاً وكما مبين في الجدول التالي

الجدول رقم(٤)

الاحتياطات النفطية والغازية المثبتة والغير مثبتة

الاحتياطات				
النفطية (مليار برميل)			**الغازية (ترليون قدم ^{٣})**	
السنه الاحتياطي	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧
مثبت	١٤٢،٨	١٤٨،٧٢	١٣٠،٩	١٣٤،٩
غير مثبت	٢١٥	لا توجد ارقام	٣١	لا توجد ارقام

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على :-

١- سامي الاعرجي، الخارطة الاستثمارية للعراق، مصدر سابق، ص

٢-دليل المستثمر في العراق ٢٠١٨، مصدر سابق، ص ٧.

ان الاحتياطي النفطي العراقي هو من اكبر الاحتياطات على المستوى النفطي العالمي، وبالنسبة لاحتياطي الغاز فقد احتل المرتبة العاشرة عالمياً ،على الرغم من الضعف والاهمال وعدم الاهتمام بالإنتاج الغازي والذي هدر منهُ الكثير نتيجة الدمار الذي تعرضت الية الحقول الغازية والنفطية من جراء العمليات العسكرية لتحرير الاراضي من الارهاب وتوقف العديد من المصافي وخروجها من الانتاج كمصفى بيجي عن الخدمة ، وخروج العديد من الحقول النفطية عن سيطرة الحكومة المركزية مثل حقول (عين زالة، حمرين، القيارة، علاس، عجيل) في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، بينما حقول كركوك تم تشغيلها من قبل حكومة كردستان من عام ٢٠١٤ لعام ٢٠١٧ ،وهذا القرار كان بمعزل عن الحكومة المركزية وعدم الاهتمام لرأيها الدستوري والقانوني في الحقوق النفطية ، هذا الامر جعل من الطاقة التصميمية لهذه لمصافي تنخفض بنحو ٥١%[١٩].

٣- الايرادات النفطية المستقبلية:- ان كل من صندوق النقد الدولي ووزارة النفط العراقية والجنة الاستراتيجية للموازنة العراقية ، اعطت توقعات وتقديرات للإيرادات النفطية المستقبلية منها سرى مفعولها في عام ٢٠١٨ والتي جاءت مقاربة حسب تقديرات وزارة النفط العراقية بمقدار(٨) مليار دولار[٢٠]، وكما مبين في الجدول التالي

الجدول رقم(٥)

الايرادات النفطية المتوقعة للسنوات(٢٠١٨-٢٠٢٢) بالترليون دينار عراقي

السنه حسب كل من	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
صندوق النقد الدولي	٧٥٠٤٥	٧٤٥٣٧	٧٦٠٥٠	٧٧٢٣٢	٧٩٠٧٦
وزارة النفط العراقي	٧٥٧١٥،٩	٧٥٧١٥،٩	٧٥٧١٥،٩	٩٤٩١٤،٦	١٠٣٥٤٣،٢
لجنة استراتيجية الموازنة	٧٤٠٣٣،٤	٧٤٠٣٣،٤	٧٤٠٣٣،٤	٧٤٠٣٣،٤	٧٤٠٣٣،٤

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢،مصدر سابق، ص ٥٧.

يلاحظ من الجدول السابق ان التوقعات الخاصة بالصندوق النقد الدولي فيها زيادة لكل سنة متوالية بينما التوقعات الخاصة بوزارة النفط العراقية ثابتة لمدة ثلاث سنوات الاولى للخطة وبعدها اصبح هناك زيادة في الايرادات للسنتين الاخيرتين في الجدول اعلاه ، ولحقتا لجنة الاستراتيجية

للموازنة في ثبات التقديرات لسنوات المذكور كافة ، مما يعطينا تصور ان الصندوق النقد الدولي يسعى في هذ التوقعات ان يجعل العراق يهتم في زيادة الانتاج والتصدير النفطي الذي ينعكس ايجابياً على زيادة الايرادات النفطية العراقية ، بينما اللجنة والوزارة يتضح هناك تخوف في تغير التوقعات ولو بنسبة قليلة لما تعيشه البيئة الاقتصادية العراقية من مشاكل عدة تؤثر على القرارات والتوقعات المستقبلية بشأن القطاع النفطي والزيادات المتحصلة في الانتاج والتصدير والايرادات ، لذلك فان تأثير الايرادات النفطية على التنمية الاقتصادية والمستدامة اذا كانت في موجة التزايد فأنها تستطيع ان تخلق الضغط والحافز على تطوير القطاعات الانتاجية الاخرى المتمثلة بـ(الزراعة والصناعة والتجارة) بالإضافة الى الخدمات التي تتطلب اموال لتطوير هياكلها الرئيسية ، وهذا يعطي حافز مشجع للحكومة بأن تبادر في الانفاق العام مع الحرص الشديد في كيفية استثمار الواردات النفطية في توجيه الجزء الأكبر منها الى التنمية الاقتصادية الحقيقية[٢١].

ثانياً:- العلاقة بين الاستثمار النفطي والتنمية المستدامة

لقد ظهرت على الساحة العلاقة بين النفط والتنمية بعد التوسع في عمليات الاكتشاف والانتاج النفطي في العديد من الدول في العالم ومنها الدول النامية التي ينتمي اليها العراق، قبل معرفة العلاقة التي تربط الاستثمار النفطي بالتنمية المستدامة لابد من معرفة ابعاد التنمية المستدامة التي سوف تظهر لنا مدى ترابط او عدم الترابط بينهما ، لذلك يوجد ثلاث ابعاد ترتبط بينهما وهي::

١- البعد البيئي

من اهم الاهداف الاساسية للبعد البيئي هي [٢٢]:-

حماية الموارد الطبيعية المتجددة كالمياه والهواء والتربة وعدم استنزافها بصورة تؤدي الى عدم الحصول عليها في المستقبل ، والسعي في التقليل من استخدام المبيدات الكيمائية والحفاظ على الغطاء النباتي والمصائد والحد من تدميرها ، والهدف الاهم هو حماية المناخ من عدة ظواهر (الاحتباس الحراري ، وزيادة متوسط سطح البحر، وزيادة الاشعة الفوق البنفسجية، و تدمير طبقة الاوزون الغطاء الارضي). وترشيد الاستهلاك في استخدام الموارد الناضبة كالـ(النفط، الغاز، الماء)[٢٣].

٢- البعد البشري

ويعني الحفاظ على معدلات النمو السكاني مستقبلا ، وان التنمية المستدامة تسعى الى توفير ضمان التعليم والصحة للبشرية وهي احد اهم اهدافها ،من خلال الاستخدام الكامل للموارد البشرية ، اذ ان هناك مفهوم جمع بين البعد البشري والتنمية المستدامة المسمى بـ(التنمية البشرية المستدامة) وتعني تطور نوعية الحياة للأفراد والمجتمعات البشرية المتركزة على **اربعة عناصر**

رئيسية متمثلة بـ(الإنتاجية والتمكين والاستدامة والعدالة الاجتماعية) انصار البيئة يتخوفون و يرون ان من الواجب الحذر من استخدام الموارد الطبيعية مثل النفط التي من الممكن نضوبها مستقبلاً والتأثير على حصة الاجيال اللاحقة من فرصة التنمية ، اما انصار التنمية البشرية فانهم لا يجدون من هذا الحذر والتخوف مبرر وغير مقبول للذين يعيشون تحت خط الفقر لان من اولوياتهم توفير المستوى المعيشي المناسب لهم كالغذاء والمسكن للحفاظ على حياتهم وليس النظر فقط على الموارد الطبيعية والحفاظ عليها ، فبذلك ظهرت مؤشرات محددة منها:-

أ-السماح لأي دولة نامية ومنها العراق بتحديد قدرة المجتمع على استهلاك الموارد الطبيعية ودرجة نضوبها.

ب- ايجاد التوازن بين الاستنزاف المفرط للموارد الطبيعية كالنفط الذي يعتبر الركيزة الاساسية لاقتصاد العراق وحجم السكان الذي يتزايد كل سنة جديدة ومتطلبات التنمية بدون التأثير على المستوى المعيشي للأجيال اللاحقة بصورة سلبية[٢٤].

٣- البعد الدولي

يوجد هناك ترابط بين الاستثمار بالقطاع النفطي العائد للمورد الطبيعي الغير المتجدد والنظام الاقتصادي التنموي الدولي ارتباطاً وثيق من خلال زيادة معدلات الانتاج النفطي المصدرة الى الخارج لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية مع سداد التزامات الخارجية من ديون وقروض ، والمورد النفطي يعتبر من السلع الاستراتيجية في التبادل التجاري الدولي ويتم ايصالها الى الدول المستهلكة عبر الناقلات النفطية العملاقة وان الدول المنتجة للنفط ومنها العراق تحتاج الى كميات هائلة من الطاقة النفطية لتصديرها على المستوى الدولي [٢٥]، لكن بمرور الوقت سوف تنفذ احتياطيات هذا المورد الطبيعي وتقل نسبة التجارة الخاصة بالتصدير النفطي ،لذلك لا تستطيع الدول المنتجة تحقيق تنمية مستدامة مع حماية الموارد الطبيعية بنفس الوقت والانعزال عن العالم الخارجي ،الذي اصبح من اهم المرتكزات الاقتصادية العراقية فاصبح الاقتصاد ريعي بحت مختص بإنتاج وتصدير المورد النفطي مع الابتعاد عن معالجة الملوثات البيئية التي هي من مهام مفهوم التنمية المستدامة ،فجعل السياسات التجارية والتجارة الخارجية من جهة ومن جهة اخرى الديون الخارجية المرتبطة بالبيئة والتنمية من اهم عناصر البعد الدولي في التنمية المستدامة[٢٦].

الاستنتاجات

١-مر على العراق العديد من الاستثمارات الاجنبية النفطية على هيئة انماط وعقود وجولات تراخيص الخمسة، وذلك لوفرة المورد النفطي وانخفاض اجرة الاستخراج وجودتهُ العالية التي ترغبها الدول العظمى ،مما احتل المرتبة الثانية في وفرة الاحتياطيات النفطية بعد السعودية في منظمة اوابك.

٢- هناك انجازات المتواضعة بشأن التنمية المستدامة وهي نقطة انطلاق في المستقبل لتحقيق اهدافها

٣- توجد علاقة عكسية بين الاستثمار النفطي والتنمية المستدامة من الناحية البيئية والبشرية والدولية.

٤- لم تعمل الشركات الاستثمارية في قطاع اخر من قطاعات الاقتصاد العراقي غير قطاع النفط

التوصيات

١-بما ان العراق اكثر الدول استجابة للطلب النفطي عن طريق الاستثمارات والعقود والتراخيص والتصدير بحيث يحتل المرتبة الثانية لتصدير النفط الخام ، فان وضع خطط مستقبلية ذات جدوى اقتصادية قادرة على تحريك كافة القطاعات من خلال تنميتها من الواردات النفطية هذا يساعد البيئة الاقتصادية على النمو السريع ، مع الاخذ بنظر الاعتبار وضع خطط وقوانين تردع الشركات الاجنبية المستثمرة بعدم ترك اثار للملوثات الاحفورية التي اصبحت غطاء سلبي على البيئة العراقية مبتعدة عن معالجتها وعن البيئة النظيفة.

٢-الاهتمام بالتنمية المستدامة وتخصيص نسبة من ايرادات الدولة في موازنتها العامة إلى الوزارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة كوزارة البيئة والصحة والتربية والتعليم العالي لتخلص من افة الملوثات والامراض والفقر والبطالة مع رفع نسبة المتعلمين .

٣- اتضح من الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين الاستثمار النفطي والتنمية المستدامة ، لذا لابد من التخلص من سلبية العلاقة من خلال ايجاد بعض الروابط والحلول المشتركة بينهما، وبما ان التنمية المستدامة صديقة للبيئة والاستثمار النفطي ملوث للبيئة لذا فان التقليل من الاستثمار النفطي والعمل على الاستثمار في التنمية المستدامة سوف يقلل من الملوثات ويخلق بيئة نظيفة مع زيادة تنمية الاقتصاد العراقي بصورة ايجابية .

٤- وزارة التخطيط اعطت رؤية مستقبلية للقطاع النفطي من زيادة الانتاجية وقدرت الاحتياطي والقدرة التصديرية ، مع اخذ بنظر الاعتبار اهمية هذا القطاع ومدى قدرتهُ على تنمية الاقتصاد العراقي مستقبلاً، ورسم استراتيجية للاستثمار الاجنبي في بقية القطاعات الاقتصادية .

الهوامش:

(١) كاوه عمر محمد، النفط ومنازعات عقود استغلاله، الطبعة الاولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت ،لبنان، ٢٠١٥، ص (١٥-١٦).

(٢) صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي، وماهر صالح علاوي الجبوري، النظام القانوني لعقد التطوير والإنتاج النفطي في العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون ،الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠١٥، ص ٢٣.

(٣) محمد عبد العزيز عجميه، واخرون، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها –مشاكل الفقر–التلوث البيئي –التنمية المستدامة ،دار التعليم الجامعي، جامعة الاسكندرية ،٢٠١٣،ص (١٧٨-٢٧٨).

(٤) فاضل جواد دهش، التنمية الاقتصادية، محاضرات القيت على طلبة الماجستير، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة واسط، ٢٠١٧-٢٠١٨.

(٥) باسل البستاني ،جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٩، ص ٤٦.

(6)United Nations Conference on Environment and Development ,Reo Declaration on Environment and Development, 1992, PP 1-4.

(7)Peter Schmuck ,Wesley Schultz ,Psychology of Development Sustainable , Kluwer Academic Publishers, Boston/Dordrecht/London,2002,P6-7.

(٨) سناء محمد الزهراني ،التنمية المستدامة وصداقة البيئة ،جامعة ام القرى ،المملكة السعودية ، ٢٠٠٧، ص ٢.

(٩) علي شنشول جمالي ، اقتصاديات الطاقة المتجددة المختلفة الناضبة والمتجددة، دار الدكتور للعلوم الادارية ، بغداد، ٢٠١٠ ، ص ٧.

(١٠) سلام ابراهيم عطوف كبة، التنمية المستدامة في العراق الحديث، تقرير مقدم الى الاكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠٠٧.

(١١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، جمهورية العراق، ص ١٥٣.

(١٢) كاوه عمر محمد ، النفط ومنازعات عقود استغلاله، مصدر سابق، ص ٦٢.

(١٣) علي مهدي عباس البير ماني، واقع وافاق الاستمارات النفطية في البلدان العربية المنتجة للنفط ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ١٩٩٢،ص ٩١.

(١٤) اديب قاسم شندي، تأثير الاستثمار الأجنبي على القطاع النفطي في بيئة الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط ،٢٠١٣،ص ٧.

(١٥) فؤاد قاسم الأمير، الجديد في القضية النفطية العراقية ، دار الغد، بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٦٢.

(*) وكالة الطاقة الدولية INTERNATIONAL ENERGY AGENCY (IEA) وهي التي تأسست في تشرين الثاني لعام ١٩٧٤ كهيئة مستقلة لتطبيق برنامج الطاقة الدولية ،وذلك ضمن الأطر التنظيمية للتطوير والتعاون الاقتصادي بحيث تعمل بالتعاون الطاقي الشامل الحدود.

(١٦) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، مصدر سابق، ص ٥٧.

(١٧) نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط، دار احياء تراث العربي، الطبعة الاولى، بيروت،٢٠١١.

(١٨) سامي الاعرجي، الخارطة الاستثمارية للعراق، مصدر سابق، ص ٨٧.

(١٩) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، مصدر سابق ، ص ١٤٨.

(٢٠) وكالة اليقين للأنباء، إيرادات النفط العراقي لشهر ايلول بلغت حوالي ٨ مليارات دولار، متوفر على الموقع الالكتروني .WWW.goog.com.yaqein.net

(٢١)عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، الطبعة الاولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٣٥.

(٢٢) محمد عبد العزيز عجمية واخرون، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها – مشاكل الفقر –التلوث البيئي –التنمية المستدامة، مصدر سابق، ص(١٨٢-١٨٣) .

(٢٣) علي عبد الكريم حسين الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية في مصر والأردن، دار دجلة، عمان، ٢٠١٢، ص ٥٨.

(٢٤) جميل طاهر ، النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٩٧.

(٢٥) علي شنشول جمالي، اقتصاديات الطاقة المختلفة الناضبة والمتجددة، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، ٢٠١٠،ص ٣٤٦.

(٢٦) جميل طاهر ، النفط والتنمية المستديمة في الاقطار العربية: الفرص والتحديات، مصدر سابق ص ٥.